ان حول البخار وآلات العمل الجديدة المانيفاكتورة القديمة الى صناعة كبيرة حتى اخذت القوى المنتجة ، التي نشأت تحت قيادة البرجوازية ، تتطور بسرعة واتساع لا سابق لهما وكما ان المانيفاكتورة ، والحرف التي تطورت بتأثيرها دخلت ، في حينها ، في نزاع مع القيود الاقطاعية الناجمة عن نظام الحرف ، كذلك تدخل الصناعة الكبيرة ، حين يكتمل تطورها ، في نزاع مع الاطار الضيق الذي يحصرها فيه اسلوب الانتاج الرأسمالي وها ان القوى المنتجة الجديدة قد تجاوزت اشكال استثمارها البرجوازية . وهذا النزاع بين القوى المنتجة واسلوب الانتاج ليس نزاعاً متولداً في رؤوس الناس – كالنزاع بين الخطيئة الاصلية والعدالة الالهية ، – فهو موجود في الواقع ، موضوعي ، خارج عنا ، مستقل حتى عن ارادة وسلوك الناس الذين اوجدوه . وليست الاشتراكية الحديثة سوى انعكاس هذا النزاع الواقعي في الفكر ، انعكاسه المثالي ، اولا ، في رؤوس ابناء الطبقة التي تتألم مباشرة من هذا النزاع ونعني بها الطبقة العاملة .

ما هو قوام هذا النزاع ؟

في القرون الوسطى – قبل ظهور الانتاج الرأسمالي ، كان الانتاج الصغير قائما في كل مكان ، واساسه ملكية العاملين الخاصة لوسائل انتاجهم زراعة صغار الفلاحين ، الاحرار او الاقنان ، في الريف ، والحرف في المدن كانت وسائل العمل – الارض والادوات الزراعية ، المشاغل والادوات الحرفية – تخص الافراد ولم تكن مكيفة الا للاستعمال الفردي ، ولذا كانت بالضرورة ، صغيرة ، حقيرة ، محدودة ؛ ولكن لهذا السبب على وجه الدقة كانت تخص بعامة المنتج فكان لا بد من مركزة وسائل الانتاج هذه الصغيرة ، المبعثرة وتكبيرها ، وتحويلها الى

دوافع جبارة حديثة للانتاج – وذلك ، على وجه الدقة ، كان الدور التاريخي الذي اضطلع به اسلوب الانتاج الرأسمالي ، ومخرجته الى المسرح ، البرجوازية اما كيف قامت البرجوازية بهذا الدور تاريخيا ، ابتداء من القرن الخامس عشر ، في درجات الانتاج الثلاث المختلفة : التعاون البسيط ، المانيفاكتورة ، الصناعة الكبيرة – فهو وارد بجميع تفاصيله في القسم الرابع من كتاب ماركس «رأس المال» . ولكن البرجوازية ، كما اثبت ماركس في هذا القسم ايضا ، لم تستطع ان تحول وسائل الانتاج المحدودة هذه الى قوى منتجة جبارة دون ان تحولها من وسائل انتاج يستعملها الافراد الى وسائل **اجتماعية** للانتاج يستعملها **جمهور من الناس بصورة مشتركة** . فاخلى دولاب المغزل ، والنول ، ومطرقة الحداد المكان لآلة الغزل وللنول الميكانيكي وللمطرقة البخارية ؛ واخلى المشغل الفردي المكان للمعمل الذي يتطلب عمل المئات والالوف من العمال بصورة مشتركة . وكما تحولت وسائل الانتاج ، تحول الانتاج نفسه من جملة من الاعمال الفردية الى جملة من الاعمال الاجتماعية ، وتحولت المنتوجات من منتوجات مختلف الافراد الى منتوجات اجتماعية فان الخيطان والاقمشة والسلع المعدنية التي اخذت تخرج الآن من المصانع والمعامل كانت نتاج عمل مشترك قام به عدد كبير من العمال يبذلون جهودهم على صنعها في تعاقب معين حتى انجازها وليس في وسع احد ان يقول عنها : «**انا** الذي صنعت هذا ، وهذا نتاجي **انا**»

ولكن حيث كان التقسيم العفوي للعمل في المجتمع قد نشا تدريجيا بدون اي منهاج ، وكان الشكل الاساسي للانتاج ، كان هذا التقسيم للعمل يضفي حتما على المنتوجات شكل **بضائع** يتيح تبادلها بالشراء والبيع للمنتجين الفرديين تلبية مختلف حاجاتهم .

هكذا كان الحال في القرون الوسطى . فان الفلاح ، مثلا ، كان يبيع الحرفي المنتوجات الزراعية ويشتري منه المصنوعات الحرفية والى هذا المجتمع من المنتجين الفرديين ، من منتجي البضائع ، تسرب اسلوب الانتاج الجديد فاقام في وسط تقسيم العمل العفوي ، غير المخطط ، السائد في المجتمع باسره ، تقسيم العمل المخطط ، المنظم في كل مصنع بمفرده ؛ والى جانب انتاج المنتجين الفرديين ، ظهر الانتاج الاجتماعي . وكانت منتوجات هذا وذاك تباع في الاسواق نفسها ، وبالتالي باسعار متساوية تقريبا على كل حال . ولكنه تبين ان التنظيم المخطط اقوى من تقسيم العمل العفوي ؛ ففي المصانع التي لجات الى العمل الاجتماعي كانت كلفة الانتاج اقل مما لدى صغار المنتجين المتشتتين فاقصي انتاج المنتجين الفرديين من ميدان بعد آخر ، وطبع الانتاج الاجتماعي بطابعه الثوري اسلوب الانتاج القديم كله ولكن هذا الطابع الثوري للانتاج الاجتماعي ظل غير معروف الى حد انه أُدخل بالعكس كوسيلة لانماء وتشجيع الانتاج البضاعي وقد انبثق على صلة مباشرة ببعض من حوافز انتاج وتبادل البضائع كانت قائمة قبل انبثاقه ، وهي الرأسمال التجاري والحرف والعمل الماجور . وبما انه ظهر كشكل جديد من اشكال الانتاج البضاعي ، فان اشكال التملك الملازمة للانتاج البضاعي ظلت سارية المفعول تماما بالنسبة له ايضا

في ظل شكل الانتاج البضاعي الذي تطور في القرون الوسطى ، لم يكن من الممكن حتى ان يدور الكلام لمعرفة من ذا الذي يجب ان تعود اليه منتوجات العمل فعلى العموم كان يصنعها المنتج الفردي من خامات تخصه وكان احيانا كثيرة ينتجها بنفسه وبادواته هو ويديه هو او بايدي افراد عائلته . فلم يكن ثمة داع يدعو

هذا المنتج الى تملك منتوجه ، لأن منتوجه كان يخصه بطبيعة الحال . ولذا كان حق ملكية المنتوج يرتكز **على العمل الشخصي** . وحتى حيث كانوا يلجاون الى معونة الغير ، كانت هذه المعونة لا تضطلع ، على العموم ، الا بدور ثانوي وكانت تلقى احيانا كثيرة ، علاوة على الاجرة ، مكافاة اخرى : فان المتدرب والصانع كانا لا يعملان من اجل المأكل والاجرة بقدر ما كانا يعملان من اجل تحصيل المهنة واعداد نفسيهما لنيل لقب المعلم . ولكن انذاك بدأ تمركز وسائل الانتاج في المشاغل الكبيرة والمانيفاكتورات ، وتحولها من حيث جوهر الامر الى وسائل انتاج اجتماعية . بيد انهم ظلوا يعتبرون وسائل الانتاج والمنتوجات الاجتماعية هذه ، كانما بقيت كما من قبل ، وسائل انتاج ومنتوجات الافراد . فمن قبل كان مالك وسائل العمل يستملك المنتوج لأنه كان ، على العموم ، منتوجه بالذات ، ولأن اضافة عمل الغير كانت استثنائية . اما الآن ، فان مالك وسائل العمل ظل يستملك المنتوجات رغم انها لم تكن نتاج **عمله هو** ، بل نتاج **عمل الغير** فقط . وهكذا لم يكن يستملك منتوجات العمل الاجتماعي اولئك الذين حركوا بالفعل وسائل الانتاج وصنعوا بالفعل هذه المنتوجات ، بل كان يستملكها **الرأسمالي** . لقد غدت وسائل الانتاج والانتاج بالذات اجتماعية من حيث الاساس ولكنها ظلت خاضعة لشكل تملك يفترض وجود الانتاج الشخصي للمنتجين الفرديين ، ويملك فيه بالتالي كل فرد منتوجه ويحمله الى السوق . وقد خضع اسلوب الانتاج لهذا الشكل من التملك رغم انه حطم اساس هذا التملك* . ولكن

---

* لا داعي الى ان نوضح هنا انه اذا كان شكل التملك يبقى كما كان عليه ، فان طابع التملك يتعرض من جراء العملية الموصوفة اعلاه

في هذا التناقض الذي يضفي على اسلوب الانتاج الجديد طابعه الرأسمالي ، **تكمن بذور جميع التناقضات الحالية** . وبقدر ما كانت تزداد سيطرة اسلوب الانتاج الجديد في جميع فروع الانتاج الرئيسية وجميع البلدان السائدة اقتصادياً ، وبقدر ما كانت تزيح انتاج المنتجين الفرديين الى حد حصره في بقايا تافهة لا وزن لها ، **بقدر ما كان يشتد بالضرورة التنافر بين الانتاج الاجتماعي والتملك الرأسمالي** .

ان الرأسماليين الاول قد وجدوا ، كما سبق ورأينا ، شكل العمل الماجور قائماً ولكن العمل الماجور لم يكن سوى شغل استثنائي ، ثانوي ، اضافي ، انتقالي . فالحارث ، الذي كان يشتغل من حين الى آخر بالمياومة ، يملك قطعة ارضه التي تكفيه ، في اسوأ الحالات ، لسد حاجاته وكانت الحرف منظمة بصورة يصبح معها صانع اليوم معلم الغد . ولكن ، ما ان غدت وسائل الانتاج اجتماعية ، وما ان تمركزت في ايدي الرأسماليين ، حتى تغير كل ذلك . فان قيمة وسائل انتاج ومنتوجات المنتج الصغير الفردي اخذت تهبط اكثر فاكثر ، ولم يبق له من مخرج غير ان يعمل اجيراً في خدمة الرأسمالي . والعمل الماجور ، الذي كان فيما مضى استثناء واضافياً ، امسى قاعدة كل الانتاج وشكله الاساسي :

لتأثير ثوري لا يقل عن التأثير الذي يتعرض له طابع الانتاج نفسه ان تملكي لمنتوجي بالذات وتملكي لمنتوج عمل الغير ، انما هما بالطبع نوعان مختلفان جداً من التملك ونلاحظ عرضاً ان العمل الماجور الذي ينطوي على بذور اسلوب الانتاج الرأسمالي كله ، كان قائماً منذ قديم الازمنة ؛ فنحن نجده بصورة منعزلة وصدفية في سياق مئات السنين الى جانب الرق . ولكن هذه البذور لم يكن بوسعها ان تتطور وتصبح اسلوب الانتاج الرأسمالي الا عندما نشأت الممهدات التاريخية اللازمة .

كان شغلا ثانويا فيما مضى ، اما اليوم فقد استأثر بكل وقت عمل المنتج . والاجير الموقت غدا اجيراً كل حياته . ناهيك بان جمهور العمال الاجراء مدى الحياة قد ازداد زيادة خارقة من جرّاء تطورات حدثت في آن واحد هي انهيار النظام الاقطاعي ، وانحلال حواشي الاسياد الاقطاعيين ، وطرد الفلاحين من مزارعهم ، الخ وتمت القطيعة بين وسائل الانتاج المتمركزة في ايدي الرأسماليين من جهة ، وبين المنتجين الذين لم يبق لهم ما يملكونه سوى قوة عملهم ، من جهة اخرى . **وهكذا ظهر التناقض بين الانتاج الاجتماعي والتملك الرأسمالي بوصفه تناحراً بين البروليتاريا والبرجوازية .**

لقد رأينا ان اسلوب الانتاج الرأسمالي تسرب الى وسط مجتمع متألف من منتجي البضائع ، من منتجين فرديين ، كانت صلاتهم الاجتماعية فيما بينهم تقوم في تبادل منتجاتهم بيد ان كل مجتمع يقوم على انتاج البضائع يتصف بكون المنتجين يفقدون سيطرتهم على علاقاتهم الاجتماعية المتبادلة فكل فرد ينتج على حدة ، بوسائل الانتاج العرضية التي يستطيع الحصول عليها ، لاجل حاجاته الفردية الى التبادل . وما من احد يعرف اي كمية من المنتوج الذي ينتجه ستظهر في السوق ، واي عدد من الشارين يمكنه ، بعامة ، ان يجد في السوق ؛ وما من احد يعرف ما اذا كانت ثمة حاجة فعلية الى المنتوج الذي ينتجه وما اذا كان سيستعيد نفقات انتاجه ، وما اذا كان سيبيعه على وجه العموم فالفوضى تسود في الانتاج الاجتماعي ولكن الانتاج البضاعي ، ككل شكل آخر من اشكال الانتاج ، له قوانينه الخاصة والملازمة له ، وهذه القوانين تشق الطريق لنفسها رغم الفوضى وبواسطة الفوضى وهي تظهر في الشكل الوحيد الباقي للصلة الاجتماعية ، اي في التبادل ـ وتؤثر على المنتجين الفرديين كقوانين

قسرية للمزاحمة والمنتجون انفسهم يجهلون هذه القوانين في البدء ، ويحتاجون الى تجربة طويلة لكي يتوصلوا الى اكتشافها الواحد بعد الآخر . فهي تشق الطريق لنفسها ، اذن ، دون معرفة المنتجين وضدهم ، كقوانين طبيعية لشكل انتاجهم مفعولها اعمى . فالمنتوج يسيطر على المنتجين .

في مجتمع القرون الوسطى ولا سيما في القرون الاولى كان الانتاج موجها اساسا نحو الاستهلاك الشخصي ، وكان لا يلبي على الاغلب الا حاجات المنتج الشخصية وحاجات عائلته . وحيث كانت ثمة علاقات تبعية شخصية ، كما في الريف مثلا ، كان الانتاج يسد ايضا حاجات الاقطاعي ولذا لم يكن ثمة تبادل ولم تكن المنتجات لترتدي شكل بضائع كانت عائلة الفلاح تنتج تقريبا كل ما تحتاجه ،سواء الادوات والالبسة ام الاغذية ولم تبدأ تنتج من اجل البيع الا حينما توصلت الى انتاج فائض عن استهلاكها وعن الفرائض العينية المترتبة عليها للاقطاعي . وهذا الفائض المعروض للتبادل الاجتماعي ، المعد للبيع ، غدا بضاعة . صحيح ان الحرفيين في المدن قد اضطروا منذ البدء الى الانتاج بقصد التبادل ، ولكنهم هم ايضا كانوا يسدون القسم الاكبر من حاجات استهلاكهم بعملهم الشخصي : فقد كانوا مالكي احواض للخضراوات وحقول صغيرة ؛ وكانوا يرسلون ماشيتهم ترعى في الغاب المشاعي حيث كانوا ايضا يحتطبون للتدفئة والبناء ؛ وكانت النساء يغزلن الكتان والصوف الخ .. وهكذا نرى ان الانتاج بقصد التبادل ، ان الانتاج البضاعي كان ما يزال في المهد . ولذا كان التبادل محدوداً ، والسوق ضيقة ، واسلوب الانتاج مستقراً ؛ وكانت العزلة المحلية

من العالم الخارجي ، وكان الاتحاد داخل النطاق المحلي ، فكان المارك * في الريف وكانت الحرف في المدن .

ومع ازدياد الانتاج البضاعي ولا سيما مع ظهور اسلوب الانتاج الرأسمالي ، شرعت قوانين الانتاج البضاعي ، التي كانت راقدة قبل ذاك ، تفعل فعلهـــا بمزيد من السفور والتسلط فتراخت الروابط القديمة ، وتحطمت الحواجز السابقة ، واخذ المنتجون يتحولون اكثر فاكثر الى منتجـــي بضائـــع منعزلين ومستقلين وتكشفت فوضى الانتاج الاجتماعي وراحت تتفاقم اكثر فاكثر ولكن الاداة الرئيسيـــة التي استخدمهـــا اسلوب الانتاج الرأسمالي لتشديد هذه الفوضى في الانتـــاج الاجتماعي ، انما كانت على وجه الدقة عكس الفوضى كانت تنظيم الانتـــاج الـــذي غـــدا اجتماعيـــاً ، والذي ينمـــو بلا انقطـــاع في كل مؤسسة انتاجية بمفردهـــا وبواسطة هذا التنظيـــم وضع اسلوب الانتـــاج الرأسمالي حداً للاستقرار السابق الهادى ففي كل فرع صناعي دخله ، طرد منه اساليب الانتاج السابقة . وحيثما استولى على حرفة حطمهـــا . وغدا ميدان العمل ميدان معركة . وجاءت الاكتشافـــات الجغرافية الكبيرة (٨٠) ومـــا اعقبها من استعمار توسع ميدان التصريف مرات عديدة وتسرّع تحول الحرف الى مانيفاكتورات ولم يحتدم النضال بين منتجي نفس المحلة الفرديين وحسب ، بل ان النضـــالات المحلية نمت ايضـــاً وتحولت الى نضالات بين الامـــم ، فكانت الحروب التجارية (٨١) في القرنين السابع عشر والثامن عشر . وفي آخر

---

* راجع الملحق في النهاية . هنا يستشهـــد انجلس ببحثـــه «المارك» . الناشر .

المطاف ، اضفت الصناعة الكبيرة ونشوء السوق العالمية طابعـــا شاملا على هذه النضالات ، ودمغاها بطابع من العنف لم يسمع بمثله من قبل . واذا امتلاك الشروط الملائمة للانتاج ، طبيعية كانت ام اصطناعية ، هو الذي يبت في مسالة وجود رأسماليين منفردين ، كما يبت في مسالة وجود فروع انتاجية وبلدان برمتها فيزاح المغلوبون ويبعدون بلا شفقـــة وذلك هو الصراع من اجل البقاء ، الذي قال به داروين ، وقد نقل من الطبيعة الى المجتمع وطبع بطابع من العنف المتفاقم . واذا سلوك الحيوانات الطبيعي يبدو كانه آخر ما توصل اليه التطور البشري . واتخذ التناقض بين الانتاج الاجتماعي والتملك الرأسمالي **شكل تضاد بين تنظيم الانتاج في كل مصنع على حدة وفوضى الانتـــاج في المجتمع بأسره .**

فضمن هذين الشكلين من التناقض الملازم لاسلوب الانتاج الرأسمالي بحكم منشئه ، يتحرك اسلوب الانتاج هذا ، دون ان يخرج منه ، ويرسم هذه «الحلقة المفرغة» التي اكتشفهـا فيه فوريه . ولكن فوريه لم يكن ليستطيع ، بالطبـــع ، ان يرى في زمنه ان هذه الحلقة تتقلص بصورة تدريجية ، وان حركـــة الانتاج ترسم بالاحرى خطا حلزونيا ينتهي عند مركز دورانه ، شانها شان حركة الكواكب ان القوة المحركة الكامنة في فوضى الانتاج الاجتماعية هي التي تحول ، اكثر فاكثر ، اغلبية الناس الى بروليتاريين ، وهذه الجماهير البروليتارية هي التي ستضع بدورها ، في نهاية الامر ، حداً لفوضى الانتاج . وان نفس القوة المحركة الكامنة في فوضى الانتـــاج الاجتماعيـــة هي التي تحول امكانية ادخـــال تحسينـــات لامتناهية على الآلات المستعملة في الصناعة الكبيرة الى قانون الزامي يفرض على كل رأسمالي صناعي ،

تحت طائلة الخراب ، ان يحسن ويتقن آلاته بلا انقطاع . ولكن اتقان الآلات يجعل كمية معينة من العمل الانساني امراً نافلا واذا كان ادخال وتكثير الآلات قد اديا الى الاستعاضة عن الملايين من ذوي العمل اليدوي بعدد قليل من العمـــال الذين يخدمون الآلات ، فان اتقان الآلات يؤدي الى ازاحة عدد متزايد ابداً من ذوي العمل الآلي ، ويؤدي ، في نهاية الامر ، الى ايجـــاد عدد متزايد من الايدي العاملة تحت التصرف ، تفيض عن متوسط حاجة الرأسمال اليها ويكوّن جمهور العمال العاطلين جيشـــا صناعياً احتياطياً حقيقياً كمـــا سميته في ١٨٤٥* يكون تحت تصرف الانتاج في الفترة التي يشتغل فيها بملء طاقته ويرمى به الى الشارع حين تنفجر الازمة المحتومة التي تعقب كل انتعاش ؛ وهذا الجيش الذي هو ، في كل زمن ، بمثابة غل في عنق الطبقة العاملة اثناء النضال الدائر بينها وبين الرأسمال ، يقوم بدور منظم للاجرة يبقيها في مستوى منخفض وفقاً لحاجة الرأسمال وينجم بالتالي ، على حد قول ماركس ، ان الآلة تصبح امضى سلاح في يد الرأسمال في نضاله ضد الطبقة العاملة ، وان وسيلة العمل تنتزع على الدوام من العامل وسائل معيشته ، وان نتاج العامل يمسي اداة لاستعباده** . وينجم ايضـــا ان التوفير في وسائل العمل يتصف منذ البداية باشد ما يكون من تبديد قوة العمل وباوقح ما يكون من التقتير على شروط العمل العاديـــة

---

* «حالة الطبقة العاملة في انجلترا» ، ص ١٠٩ (راجع كارل ماركس وفريدريك انجلس . المؤلفات ، الطبعة الروسية الثانية ، المجلد ٢ ، ص ٣٢٠ . الناشر .)

** راجع كارل ماركس . «راس المال» ، المجلد الاول . الناشر

الطبيعية • ، وان الآلة ، هذه الوسيلة الاقوى لاختصار وقت العمل ، تصبح آمن وسيلة لتحويل كل حياة العامل وكل حياة عائلته الى وقت عمل كامن من اجل زيادة قيمة الرأسمال ولذلك يؤدي العمل الزائد الذي يقوم به قسم من الطبقة العاملة الى بطالة قسمها الباقي بطالة تامة ، كما ان الصناعة الكبيرة ، التي تجوب الكرة الارضية سعياً وراء المستهلكين ، تفرض على الجماهير العمالية في بلادها حداً ادنى من العيش يتاخم المجاعة ، وتحطم بالتالي بيديها سوقها الداخلية . وان القانون الذي يوازن بين فيض السكان النسبي او الجيش الصناعي الاحتياطي وبين مقادير وتقدم تراكم الرأسمال ، يسمر العامل على لوحة الرأسمال بصورة اشد وامتن مما سمر بها هيفايستوس برومیته بمطرقته على الصخرة . وهذا القانون يؤدي الى تراكم البؤس بقدر تراكم الرأسمال . ولذا فان تراكم الثروة في قطب يعني في الوقت نفسه تراكم الفقر والم العمل والعبودية والجهل والخشونة والانحطاط المعنوي في القطب المضاد اي عند الطبقة التي تنتج منتوجها بالذات بوصفه رأسمالاً (ماركس ، «راس المال» ، ص ٦٧١) . ولئن تطلب من اسلوب الانتاج الرأسمالي توزيعاً آخر للمنتجات ، كأنك تطلب من قطبي بطارية كهربائية الا يفسخا الماء ، ويرسلا الاوكسيجين الى القطب الايجابي والهيدروجين الى القطب السلبي ، طالما القطبان موصولان

لقد رأينا كيف ان امكان تحسين الآلات الحديثة يتحول ، اذا ما استغل لآخر درجة ، وتحت ضغط فوضى الانتاج في المجتمع ، الى قانون الزامي يجبر الرأسمالي الصناعي على اتقان

• راجع كارل ماركس . «راس المال» ، المجلد الاول ، ص ٤٧٣ . الناشر .

آلاته باستمرار وعلى انماء مردودها بلا انقطـــاع ان مجرد الامكانية المتوافرة للرأسمالي الصناعي لتوسيع انتاجه تتحول ، بالنسبة اليه ، الى قانون آخر الزامي . فان قوة الامتداد والتوسع الهائلة الكامنة في الصناعـــة الكبيرة ، والتي ليست قوة امتداد وتوسع الغاز سوى لعبة اطفال بالنسبة اليها ، تتخذ الآن شكل حاجة الى توسيع هذه الصناعة ، كيفيا وكميـــا ، تتحدى كل مقاومة . والمقاومة هنـــا هي الاستهلاك ، التصريف ، الاسواق لمنتجات الصناعة الكبيرة ولكن قدرة الاسواق على الامتـــداد والتوسع ، من حيث المدى والكثافة ، تسيرهـــا قوانين مختلفة وذات مفعول اقل حزما بكثير . فان توسع الاسواق لا يمكن ان يلحق بتوسع الانتاج . ولذا كان الاصطدام محتومـــا لا مناص منه ، وبما ان هذا الاصطدام لا يستطيع حل النزاع الا اذا حطم الاسلوب الرأسمالي للانتاج ، فانه يصبح دوريا ان الانتـــاج الرأسمالي يولد «حلقة مفرغة» جديدة

فمنذ ١٨٢٥ ، حين انفجرت اول ازمة عامة ، والعـــالم الصناعي والتجاري كله ، والانتاج والتبادل عند جميع الشعوب المتمدنة وكذلك عند الشعوب التابعة لها والبربرية الى هذا الحد او ذاك ، تختل وتنتقض مرة كل عشر سنوات تقريبا فتركد التجارة ، وتزدحم الاسواق بالمنتوجات الكاسدة ، وتختفي النقود من التداول ، ويتوقف التسليف ، وتغلق المصانع ابوابهـــا ، ويحرم العمال من وسائل المعيشة لانهم انتجوا من هذه الوسائل اكثر من اللزوم بكثير ، ويتوالى الافلاس تلو الافلاس ، والبيـــع الاجباري تلو البيع الاجباري . وخلال سنوات ، يستمر الكساد ، وتتبدد القوى المنتجـــة والمنتجات وتتلف بكميـــات كبيرة ، الى ان تصرّف مخزونات البضائع بفضل تخفيض الاسعـــار الى هذا

الحد او ذاك ، الى ان يستعيد الانتاج والتبادل سيرهما بصورة تدريجية . وشيئاً فشيئاً تتسارع الوتيرة ، وتغدو خبباً ، والخبب الصناعي يصبح عدواً ، ويبلغ السرعة القصوى لسباق حواجز عام تشترك فيه الصناعة والتجارة والتسليف والمضاربة ، وبعد ان يقوم باخطر القفزات ، يهوى في آخر الامر من جديد في هوة الازمة ودائماً ينبغي البدء من جديد لقد اجتزنا خمس ازمات منذ ١٨٢٥ وها نحن نجتاز السادسة في الوقت الحاضر (في ١٨٧٧) وقد برز طابع هذه الازمات بوضوح بالغ الى حد ان فوريه وصفها كلها بتسميته الازمة الاولى crise plé-thorique ، ازمة وفرة وغزارة

ففي الازمات ، ينفجر بعنف التناقض بين الانتاج الاجتماعي والتملك الرأسمالي فيتوقف تبادل البضائع موقتاً ، وتصبح وسيلة التداول ، العملة ، عقبة امام التداول ؛ وتنقلب جميع قوانين الانتاج وتبادل البضائع رأساً على عقب ويبلغ التصادم الاقتصادي ذروته : **ان اسلوب الانتاج يتمرد على اسلوب التبادل .**

لقد رأينا ان التنظيم الاجتماعي للانتاج في داخل المعامل قد تطور الى حد انه لم يعد يتلاءم مع فوضى الانتاج في المجتمع القائمة الى جانب هذا التنظيم والمسيطرة عليه ؛ وهذا الواقع يفرض نفسه على فهم الرأسماليين انفسهم وذلك من جراء مركزة الرساميل بعنف خلال الازمات ، مركزة تتحقق عن طريق خراب عدد كبير من كبار الرأسماليين وخراب عدد اكبر من صغارهم واذا جهاز اسلوب الانتاج الرأسمالي برمته يتهاوى تحت ضغط القوى المنتجة التي خلقها هذا الجهاز بنفسه فلم يعد بامكانه تحويل كل كتلة وسائل الانتاج الى رأسمال ؛ فتبقى دون

استعمـــال ، ولهذا السبب يضطر الجيش الصناعي الاحتياطي ، هو ايضا ، الى التعطل . وسائل انتاج ، وسائل معيشة ، عمال تحت تصرف الرأسمال – جميع عناصر الانتاج والرخاء العـــام موجودة بوفرة ولكن «الوفرة تصبح مصدر العوز والبؤس» (فوريه) لانها هي التي تمنع وسائل الانتاج والمعيشة من ان تتحول الى رأسمـــال ذلك لان وسائل الانتـــاج في المجتمع الرأسمالي لا يمكن ان تعمل الا بعد ان تتحول الى رأسمال ، الى وسيلة لاستثمار قوة عمل الانسان ان ضرورة تحويل هذه الوسائل الى رأسمال تنتصب كشبح بين العمال من جهة وبين وسائل الانتاج والعيش من جهة اخرى . وهي وحدها التي تمنع الاتصال بين روافع الانتاج الماديـــة وبين روافع الانتـــاج الشخصية ؛ وهي وحدها التي تمنع وسائل الانتـــاج عن العمل وتحرم العمال من العمل والعيش وهكذا تبين اذن ، اولا ، ان اسلوب الانتاج الرأسمالي غدا عاجزاً عن ان يقود بعد اليـــوم القوى المنتجـــة . وتبين ، ثانيـــاً ، ان هذه القوى المنتجـــة نفسها تندفع بالحاح متزايد ابداً نحو الغاء هذا التناقض ، نحو تحرير نفسها من كل ما يلازمها بوصفه رأسمالا ، **نحو الاعتراف الفعلي بطابعها كقوى منتجة اجتماعية .**

ان رد الفعل هذا من جانب القوى المنتجـــة الناميـــة بلا انقطاع ، ضد صفتها كرأسمال ، ان هذه الضرورة المتعاظمة القاضية بالاعتراف بطابعها الاجتماعي ، تجبر طبقة الرأسماليين انفسهم اكثر فاكثر ، وبقدر ما تسمح به العلاقات الرأسمالية ، على اعتبار القوى المنتجة قوى منتجة اجتماعيـــة . وان فترات الحمى الصناعية مع ما يرافقها من تضخيـــم التسليف الى الحد الاقصى ، وكذلك الازمات نفسها التي تحطم مؤسسات رأسمالية

كبيرة ، تؤدي الى شكل من اضفاء الطابع الاجتماعي على كميات كبيرة من وسائل الانتاج نجده في مختلف الانواع من الشركات المساهمة فان بعضاً من وسائل الانتاج ووسائط المواصلات هذه ، قد بلغت درجة من الضخامة تنفي ، كالسكك الحديدية مثلا ، كل شكل آخر من اشكال الاستثمار الرأسمـــالي ولكن هذا الشكل يصبح غير كاف هو ايضـــاً ، عند درجة معينـــة من التطور : فان جميع المنتجين الكبار في الفرع الصناعي نفسه في البلد المعني يتحدون في «تروست» واحد ، في اتحـــاد ، بقصد ضبط الانتاج فهم يحددون مجمل ما يجب انتاجه ويوزعونه فيما بينهم ، ويفرضون سعر البيع الذي يقررونه سلفاً ولكن لما كانت هذه التروستات تتفسخ بمعظمهـــا لدن اول عقبة في اعمالها ، فانها تدفع بالتالي الى اضفاء صفة الملكية الاجتماعية بمزيد من التركيز : فان الفرع الصناعي يتحول برمته الى شركة مساهمة عملاقة واحدة موحدة ، وتخلي المزاحمة داخل البلـــد المكان لاحتكار هذه الشركـــة داخل البلد المعني . هكذا حدث في عام ١٨٩٠ لانتاج القلى الانجليزي ، اذ انتقل ، بعد اندمـــاج المصانع الكبرى الـ ٤٨ كلها ، الى يد شركة واحدة يديرها مركز واحد ويبلغ رأسمالها ١٢٠ مليون مارك .

وفي ظل التروستات ، تتحول المزاحمة الحرة الى احتكار ، ويستسلم الانتاج غير المخطط في المجتمع الرأسمالي امام الانتاج المخطط في المجتمع الاشتراكي المقبل صحيح ان ذلك يتحقق بادئ الامر لما فيه خير ومصلحة الرأسماليين وحدهـــم ولكن الاستثمار بشكله هذا يزداد وضوحـــاً الى حد انه لا بد له ان ينهار . وما من شعب يتحمل زمناً طويلا انتاجاً تشرف عليـــه

التروستات ، واستثماراً سافراً وقحاً للمجتمع باسره من قبل حفنة ضئيلة من الافراد يعيشون من قص الكوبونات .

وعلى كل حال ، يترتب* في آخر الامر على الممثل الرسمي

---

* القول «ويترتب» لان تحويل وسائل الانتاج او المواصلات الى ملكية الدولة لن يكون تقدما اقتصاديا ، لن يكون خطوة جديدة في الطريق الى امتلاك المجتمع لجميع القوى المنتجة الا حين تصبح وسائل الانتاج او المواصلات كبيرة فعلا الى حد ان يغدو من المتعذر على الشركات المساهمة ان تديرها ، الا حين يصبح تحويلها الى ملكية الدولة ضرورة اقتصادية لا مناص منها ، حتى وان قامت به الدولة العصرية . ولكنه ظهر في الآونة الاخيرة ، منذ ان اندفع بيسمارك في طريق الاستدالة (التحويل الى ملكية الدولة) ، نوع خاص من الاشتراكية المزيفة ينحط في بعض الاماكن الى ضرب فريد من الاستخذاء الاختياري ، ويعلن قطعا وصراحة ان كل تحويل ، وان بيسماركيا لوسائل الانتاج الى ملكية الدولة هو تحويل اشتراكي . فاذا كان احتكار الدولة للتبغ يعني الاشتراكية ، فلا ريب انه يجب بالتالي تصنيف نابليون ومترنيخ في عداد مؤسسي الاشتراكية وعندما اقدمت الحكومة البلجيكية على بناء السكك الحديدية الكبيره بنفسها لاعتبارات سياسية ومالية عادية تماما ، وعندما حول بيسمارك الى ملكية الدولة اهم السكك الحديدية البروسية دون اي مبرر اقتصادي ، بل لمجرد سهولة تنظيمها واستخدامها في زمن الحرب ، ولاجل تاديب موظفي السكك الحديدية وتحويلهم الى قطيع مطيع يصوّت الى جانب الحكومة ، ولا سيما لاجل تامين مصدر جديد للدخل ، مستقل عن البرلمان ، — فان كل هذا لم يكن على الاطلاق خطوة نحو الاشتراكية ، لا مباشرة ولا غير مباشرة ، لا واعية ولا غير واعية . والا ، كان لا بد من الاقرار بان Seehandlung الملكي (٨٢) والمانيفاكتورة الملكية لانتاج البورسلين وحتى مشاغل الخياطة في السرايا في الجيش ، او حتى الاستدالة التي اقترحها بكل حد احد الاذكياء في الثلاثينيات في عهد فريدريك غليوم الثالث ... لبيوت الدعاره ، — هي مؤسسات اشتراكية .

للمجتمع الرأسمالي ، الدولة ، ان يتسلم قيادة الانتاج ، سواء أكانت هناك تروستات ام لا . هذه الضرورة ، ضرورة التحويل الى ملكية الدولة ، تبرز اولا بالنسبة لوسائط المواصلات الكبيرة البريد والبرق والسكك الحديدية

واذا كانت الازمات قد اثبتت عجز البرجوازية عن قيادة القوى المنتجة الحديثة بعد اليوم ، فان تحول المؤسسات الكبيرة للانتاج ووسائل المواصلات الى شركات مساهمة وتروستات والى ممتلكات للدولة يبين ان البرجوازية قد غدت من نوافل الامور في هذا المجال فان جميع وظائف الرأسماليين الاجتماعية يقوم بها الآن مستخدمون اجراء . ويقتصر دور الرأسماليين الاجتماعي على قبض الواردات وقص الكوبونـــات ، واللعب في البورصة ، حيث يتنازعون بعضهم بعضا رساميلهم فيمـــا مضى ، كان اسلوب الانتاج الرأسمالي يزج بالعمال في خضم الجيش الصناعي الاحتياطي ؛ اما الآن ، فانه يزج بالرأسماليين ايضـــا ، ولكن ليس بعد في هذا الجيش ، بل في فئة السكان الزائدين .

ولكن ، لا انتقال القوى المنتجة الى ايدي الشركات المساهمة والتروستات ولا تحولهـا الى ملكية الدولة يقضي على صفتهـــا الرأسمالية وهذا الامر جلي تماما بالنسبة للشركات المساهمة والتروستات فالدولة الحديثة ليست سوى الهيئة التي يخلقها المجتمع البرجوازي لنفسه لكي تصون جميع الشروط الخارجية العامة لاسلوب الانتاج الرأسمالي من تطاولات العمال والرأسماليين الفرديين على السواء ان الدولة الحديثة ، ايا كان شكلها ، هي ، في الاســاس ، آلة رأسماليـــة ، هي دولـة الرأسماليين ، هي الرأسمالي الجماعي المثالي وكلما استأثرت الدولـــة بالقوى المنتجة ، كلما تحولت الى رأسمالي جماعي واستثمرت عدداً

اكبر من المواطنين . وسيبقى العمال عمالا اجراء ، بروليتاريين . فالعلاقات الراسمالية لا تزول ، بل ، بالعكس ، تتفاقم وتبلغ الذروة فاذا بلغت الذروة ، انقلبت وهوت ان تملك الدولة للقوى المنتجة لا يحل النزاع ، بل ينطوي على وسيلة شكلية لحله ، على امكانية لحله

وهذا الحل لا يمكن ان يكون سوى الاعتراف العملي بطابع القوى المنتجة الحالية الاجتماعي ، اي بجعل اسلوب الانتاج والتملك والتبادل منطبقا مع الطابع الاجتماعي لوسائل الانتاج ولن يبلغ المجتمع هذا الهدف الا اذا اقدم علنا ، ودون لف ودوران ، على امتلاك القوى المنتجة التي بلغت حداً من القوة لا تتحمل معه اية ادارة اخرى غير الادارة الاجتماعية ان الطابع الاجتماعي الذي تتصف به وسائل الانتاج والمنتجات ، والذي يصوب اليوم رأس حربته ضد المنتجين انفسهم ، ويهز اسلوب الانتاج والتبادل بصورة دورية شاقا لنفسه طريقا كقانون من قوانين الطبيعة يفعل فعله بصورة عمياء ، عنيفة ومدمرة ، ـ ان هذا الطابع الاجتماعي سيستغله آنذاك المنتجون بكامل المعرفة والوعي وسيتحول من سبب لظواهر التشوش والازمات الدورية الى اقوى رافع للانتاج بالذات

ان القوى الاجتماعية تتصرف تماما كقوى الطبيعة ، فهي قوى عمياء ، هوجاء ، مدمرة ما دمنا لا نعرفها ولا نحسب لها الحساب اما متى عرفناها وفهمنا فعلها واتجاهها وتاثيرها ، فحينئذ لا يتوقف الا علينا ان نخضعها اكثر فاكثر لارادتنا وان نبلغ بفضلها اهدافنا . وهذا يصح ، بصورة خاصة ، على القوى المنتجة الجبارة الحالية . فما دمنا نرفض بعناد ان نفهم طبيعتها وصفتها ـ وهذا الفهم يناهضه اسلوب الانتاج الراسمالي والمدافعون

عنه ـ فان هذه القوى المنتجة تعمل بالرغم منا ، وضدنا ، وتسيطر علينا ، كما بينا آنفا بالتفصيل اما حين تفهم طبيعتها ، فانه يمكن ان تتحول في ايدي المنتجين المتعاونين من سيدات مستبدات الى خادمات وديعات والفرق هنا كالفرق بين قوة الكهرباء المدمرة في برق العاصفة وبين الكهرباء المروضة في جهاز التلغراف والقوس الكهربائي ، والفرق بين الحريق وبين النار حين تجعل في خدمة الانسان وان الوقوف من القوى المنتجة الحالية موقفا يتفق وطبيعتها بعد معرفتها ، في آخر المطاف ، يعني ان فوضى الانتاج الاجتماعية يحل محلها تنظيم للانتاج مبرمج اجتماعيا وفقا لحاجات المجتمع ، كما لحاجات كل فرد . وهكذا ، ان طريقة التملك الرأسمالية التي يستعبد فيها المنتوج المنتج اولا ، ثم المتملك نفسه ، يستعاض عنها بطريقة جديدة لتملك المنتوجات تقوم على طبيعة وسائل الانتاج الحديثة نفسها من جهة ، تملك اجتماعي مباشر كوسيلة للمحافظة على الانتاج ولتطويره ، ومن جهة اخرى ، تملك فردي مباشر كوسيلة للعيش والتمتع

وبقدر ما يحول اسلوب الانتاج الرأسمالي اكثر فاكثر السواد الاعظم من السكان الى بروليتاريين ، يخلق القوة التي لا بد ان تهلك هلاكا او ان تقوم بهذا الانقلاب وبقدر ما يجبر اسلوب الانتاج الرأسمالي اكثر فاكثر على تحويل وسائل الانتاج الكبرى ، التي جعلت ملكيتها اجتماعية ، الى ملكية للدولة ، يشير بنفسه الى الطريق اللازم اتباعه للقيام بهذا الانقلاب **فبعد ان تستولي البروليتاريا على سلطة الدولة تحول ، قبل كل شيء ، وسائل الانتاج الى ملكية الدولة** . ولكنها بذلك تقضي على نفسها بنفسها بوصفها بروليتاريا وتقضي على جميع الفوارق الطبقية

وجميع التضادات الطبقية ، وتهدم بالتالي الدولة بوصفها دولة . ان المجتمع الذي قام ولا يزال قائما حتى الآن في اطار التضادات الطبقية كان بحاجة الى الدولة ، اي الى منظمة للطبقة المستثمِرة ، بغية تامين الشروط الخارجية اللازمة للانتاج ، ولا سيما بغية العمل بالقوة على استبقاء الطبقة المستثمرة مقيدة بشروط الخضوع (الرق ، القنانة او التبعية الاقطاعية ، العمل الماجور) التي كان يتطلبها اسلوب الانتاج القائم . واذا كانت الدولة فيما مضى قد مثلت المجتمع باسره رسميا وجسدته في هيئة ، في جسم منظور ، فانها لم تقم بهذا الدور الا طالما كانت دولة الطبقة التي تمثل وحدها المجتمع باسره في حينها في الازمنة القديمة كانت دولة مالكي العبيد – مواطني الدولة ، وكانت في القرون الوسطى دولة النبلاء الاقطاعيين ، وهي في زمننا دولة البرجوازية . ولكن ، ما ان تصبح الدولة فعلا ممثلة المجتمع باسره حتى تمسي ولا حاجة اليها . وحين لا تبقى طبقة اجتماعية ينبغي استبقاؤها في حالة الخضوع ، وحين تزول ، مع زوال السيطرة الطبقية والنضال في سبيل البقاء الناجم عن الفوضى الحالية في الانتاج ، الاصطدامات والنزاعات الناجمة عن هذا النضال ، فلن يبقى من ينبغي قمعه وردعه ولن تكون حاجة الى قوة خاصة لاجل القمع والردع ، اي الدولة . ان اول عمل تقوم به الدولة كممثلة حقيقية للمجتمع باسره – وهو استملاك وسائل الانتاج باسم المجتمع – سيكون في الوقت نفسه آخر عمل مستقل تقوم به كدولة ان تدخل سلطة الدولة في العلاقات الاجتماعية يغدو نافلا في ميدان بعد آخر ، ويتوقف من تلقاء ذاته . ومحل حكم الاشخاص تحل ادارة الاشياء وقيادة عمليات الانتاج . ان الدولة لا «تلغى» بل تضمحل . وعلى هذا الاساس يجب تقييم تعبير

«الدولة الشعبية الحرة» * ، الذي كان له ما يبرر وجوده موقتا كوسيلة للتحريض والذي كان باطلا في آخر المطاف من الناحية العلمية . وعلى هذا الاساس يجب كذلك تقييم مطلب من يسمون بالفوضويين ، ونعني به مطلب الغاء الدولة بين عشية وضحاها

منذ ظهور اسلوب الانتـــاج الرأسمالي في مسرح التاريخ ، كان استملاك المجتمع جميع وسائل الانتاج يبدو في احيان كثيرة مثالا اعلى للمستقبل ، ضبابياً ، غامضـــاً الى هذا الحد او ذاك ، امام عيون افراد او شيع بكاملها . ولكنه لم يغد ممكناً ، لم يستطع ان يبرز كضرورة تاريخية الا حينما توافرت الشروط الفعليـــة لتطبيقه عملياً . انه ككل تقدم اجتماعي آخر ، يغدو ممكن التطبيق، لا لمجرد الاقتناع بان وجود الطبقات مخالف للعدالة والمساواة وهكذا دواليك ، لا لمجرد ارادة الغاء الطبقات ، بل لتوافر شروط اقتصادية جديدة ان انقسام المجتمع الى طبقتين ، مستثمِرة ومستثمرة ، مسيطرة ومظلومة ، قد كان النتيجة الحتمية لضعف تطور الانتاج في الماضي . فحيث لا يقدم العمل الاجتماعي الاجمالي الا كمية من المنتجات ما تكاد تفيض عما هو ضروري اطلاقـــاً لبقاء المجتمع ، وحيث يستوعب العمل ، بالتـــالي ، كل وقت الاغلبية الكبرى من الافراد الذين يتالف منهم المجتمع ، او تقريباً كل وقتهم ، كان هذا المجتمع منقسماً بالضرورة الى طبقـات والى جانب هذه الاغلبية الكبرى المنصرفة بوجه الحصر الى العمل القسري ، تتكون طبقة معفـــاة من العمل المنتج مباشرة ومكلفة بشؤون المجتمع العامة ادارة العمل ، والشؤون السياسيـــة ،

---

* راجع هذه الطبعة ، الجـزء الثـاني ، ص ص ٢٦٠-٢٦٥ ، ٢٧٤-٢٧٥ . الناشر .

والقضاء ، والعلوم ، والفنون ، الخ .. ولذا كان قانون تقسيم العمل هو الذي يكمن في اساس انقسام المجتمع الى طبقات ، الامر الذي لا ينفي اطلاقا استعمال العنف والسلب والحيلة والغش لدى تشكل الطبقات ؛ الامر الذي لا يمنع كذلك الطبقة المسيطرة ، بعد ان تستولي على السلطة ، عن توطيد وضعها على حساب الطبقات الكادحة ، وعن تحويل قيادة المجتمع الى استثمار للجماهير بصورة مشددة

ولكن اذا كان للانقسام الى طبقات بعض ما يبرره تاريخيا ، فليس ذلك الا لفترة معينة ، الا في ظل اوضاع اجتماعية معينة . لقد اشترطته عدم كفاية الانتاج ، وسيكنسه تطور القوى المنتجة الحديثة الكامل وبالفعل ، يفترض الغاء الطبقات الاجتماعية بلوغ درجة في التطور التاريخي يغدو معها وجود هذه الطبقة المسيطرة او تلك ، بله وجود كل طبقة مسيطرة على العموم ، وبالتالي انقسام المجتمع الى طبقات ، بقية من بقايا الماضي وظاهرة من الظواهر ولى زمنها ان الغاء الطبقات يفترض ، اذن ، ان تطور الانتاج قد بلغ درجة لا يغدو معها استملاك طبقة من الطبقات الاجتماعية لوسائل الانتاج والمنتجات – وبالتالي للسيطرة السياسية واحتكار الثقافة والقيادة الفكرية – من الامور النافلة وحسب ، بل يغدو ايضا عائقا امام التطور الاقتصادي والسياسي والفكري ، وقد تم اليوم بلوغ هذه الدرجة فان افلاس البرجوازية السياسي والفكري لم يبق تقريبا سراً عليها ، وافلاسها الاقتصادي يتكرر بانتظام كل عشر سنوات . وفي كل ازمة ، يختنق المجتمع تحت ضغط القوى المنتجة والمنتجات التي خلقها المجتمع نفسه والتي لم يعد يعرف كيف يستعملها . ويقف المجتمع عاجزاً امام هذا التناقض الاخرق :

لا يستطيع المنتجون ان يستهلكوا لانه ينقص مستهلكون ان قوة الامتداد والتوسع الملازمة لوسائل الانتاج الحديثة تحطم القيود التي كبل بها اسلوب الانتاج الرأسمالي هذه الوسائل وخلاص وسائل الانتاج من هذه القيود هو الشرط التمهيدي الوحيد الضروري لتامين تطور القوى المنتجة باستمرار وبسرعة متزايدة ابداً ، اي لتامين تنامي الانتاج نفسه الى ما لا حد له ولكن ليس ذلك كل ما في الامر . ان الاستملاك الاجتماعي لوسائل الانتاج لا يزيل فقط العقبات الاصطناعية التي ما تزال تغل الانتاج ، بل يضع حداً ايضاً لتبديد وتدمير القوى المنتجة والمنتجات ، اللذين يلازمان الانتاج الحالي بصورة لا مناص منها واللذين يبلغان الذروة ابان الازمة وفضلا عن ذلك ، يحتفظ هذا الاستملاك للمجتمع بكمية هائلة من وسائل الانتاج والمنتجات ، اذ يقطع على الطبقات السائدة حالياً وممثليها السياسيين دابر بذخهم وتبذيرهم الجنوني . ان بامكان الانتاج الاجتماعي ان يؤمن لجميع اعضاء المجتمع ، لا ظروف معيشة مادية تكفي تماماً وتتحسن يوماً بعد يوم وحسب ، بل ايضاً حرية تطوير وممارسة مواهبهم الجسدية والفكرية على نحو كامل ، وهذه الامكانية قد تحققت الآن لاول مرة وانها موجودة الآن فعلاً.

فما ان يتملك المجتمع وسائل الانتاج ، حتى يزول الانتاج

• ان بضعة ارقام قد تعطي فكرة تقريبية عما تتميز به وسائل الانتاج العصرية من قدرة هائلة على الامتداد والتوسع حتى تحت النير الرأسمالي . فبموجب احدث حسابات جيفن ، بلغ مجمل جميع الثروات في بريطانيا العظمى وارلنده ، باعداد مبسطة :

البضاعي وتزول معه سيطرة المنتوج على المنتجين . ومحل الفوضى داخل الانتاج الاجتماعي ، يحل تنظيم واع منهجي ويزول النضال في سبيل البقاء الفردي واذ ذاك فقط يمكن القول ، بمعنى ما ، ان الانسان قد خرج نهائيا من عالم الحيوان ، واستبدل بشروط معيشته الحيوانية شروطا انسانية فعلا اذ ذاك ، ستخضع شروط المعيشة التي تحيط بالناس والتي سيطرت عليهم من قبل ، لسيطرة ورقابة الناس الذين يصبحون للمرة الاولى اسياد الطبيعة بالفعل وعن وعي ، لانهم يصبحون اسياد اتحادهم هم في المجتمع . واذ ذاك سيطبقون بدراية تامة القوانين التي توجه نشاطهم الاجتماعي ، والتي كانت حتى الآن تقوم بوجه الناس كقوانين للطبيعة غريبة عنهم ومسيطرة عليهم ، وبالتالي سيسيطرون عليها . كما ان الشكل الذي ينتظم به الناس في مجتمع — وقد كان ينتصب في وجههم حتى الآن كانما فرضته عليهم الطبيعة والتاريخ — سيصبح حينذاك من صنع الناس ، وبدافع من مبادرتهم الحرة . والقوى الموضوعية ، الغريبة ، التي وجهت التاريخ حتى الان ستخضع حينذاك لرقابة الناس وحينذاك فقط سيصنع الناس تاريخهم بانفسهم بدراية تامة ، وحينذاك فقط ستبدأ العوامل الاجتماعية التي يحركونها تحدث ، على الاغلب وبمقياس

في عام ١٨١٤—٢٢٠٠ مليون جنيه سترليني-٤٤ مليار مارك
في عام ١٨٦٥—٦١٠٠ مليون جنيه سترليني-١٢٢ مليار مارك
في عام ١٨٧٥—٨٥٠٠ مليون جنيه سترليني-١٧٠ مليار مارك
اما فيما يخص ابادة وسائل الانتاج والمنتوجات في زمن الازمات ، فقد تبين في المؤتمر الثاني للصناعيين الالمان (في ٢١ شباط — فبراير — ١٨٧٨ في برلين) ان الخسائر الاجمالية التي منيت بها صناعة الحديد الالمانية وحدها بلغت ابان الازمة الاخيرة ٤٥ مليون مارك .

متعاظم على الدوام ، المفاعيل المقصودة . وهذه هي قفزة الانسانية من سيادة الضرورة الى سيادة الحرية

وختاماً نوجز ببعض كلمات سير التطور الذي عرضناه

١ ـ **مجتمع القرون الوسطى** : انتاج صغير فردي وسائل انتاج مكيفة للاستعمال الفردي وبالتالي بدائية ، صغيرة ، محدودة المفعول . انتاج للاستهلاك المباشر ، اما لاستهلاك المنتج ، واما لاستهلاك سيده الاقطاعي . وفقط حيث يتوافر فائض من المنتجات على الاستهلاك المباشر ، يعرض هذا الفائض للبيع ويدخل في التبادل ؛ الانتاج البضاعي في خطواته الاولى ، ولكنه يحوي ، حتى في ذلك الوقت ، بذرة **فوضى الانتاج الاجتماعي**

٢ ـ **الثورة الرأسمالية** : انقلاب في الصناعة ، اولا عن طريق التعاون البسيط والمانيفاكتورة . مركزة وسائل الانتاج في مشاغل كبيرة بعد ان كانت مشتتة ، مبعثرة ، اي تحويل وسائل الانتاج الفردية الى وسائل اجتماعية ـ تحويل لا يمس شكل التبادل ابداً ، وبالتالي بقاء اشكال التملك السابقة ويظهر **الرأسمالي** : انه مالك وسائل الانتاج ، ولذا فهو الذي يستملك المنتجات ويجعلها بضائع . ويغدو الانتاج عملا اجتماعياً ؛ غير ان تبادل المنتجات ، ومعه تملكها ، يظلان عملين فرديين اي يقوم بهما الافراد **يستملك الرأسمالي الفردي منتوج العمل الاجتماعي** . وهذا تناقض اساسي ، وينبوع جميع التناقضات التي يتحرك المجتمع الحالي في اطارها والتي تتضح بجلاء خاص في الصناعة الكبيرة

أ ـ انفصال المنتج عن وسائل الانتاج الحكم على العامل بالعمل بالاجرة مدى الحياة . **تضاد بين البروليتاريا والبرجوازية** .

ب – ازدياد بروز وفعل القوانين التي تسيطر على الانتاج البضاعي صراع المزاحمة بلا رادع **تناقض بين التنظيم الاجتماعي في كل مصنع بمفرده وبين الفوضى الاجتماعية في مجمل الانتاج .**

ج – من جهة ، تحسين الآلات ، وقد جعلته المزاحمة قانوناً الزامياً على كل صناعي ويعني ، في الوقت نفسه ، استبعاد العمال من المصانع بصورة متزايدة على الدوام **نشوء جيش صناعي احتياطي** . ومن جهة اخرى ، توسع الانتاج الى ما لا حد له ، وقد جعلته المزاحمة قانوناً الزامياً ايضاً على كل صناعي ومن الجهتين ، تطور القوى المنتجة تطوراً لم يسمع بمثله من قبل ، زيادة العرض على الطلب ، فيض في الانتاج ، اكتظاظ الاسواق ، ازمات تتكرر كل عشر سنوات ، حلقة مفرغة : **هنا ، فيض من وسائل الانتاج والمنتجات ، وهناك ، فيض من عمال** بلا عمل وبلا وسائل معيشة غير ان هذين الرافعين للانتاج وللرفاهية الاجتماعية لا يمكن لهما ان يجتمعا ، لان شكل الانتاج الرأسمالي يمنع القوى المنتجة عن العمل ، والمنتجات عن التبادل ، الا اذا تحولت اولا الى رأسمال – الامر الذي يحول دونه فيضها بالذات ويبلغ هذا التناقض حد الخراقة : **يتمرد اسلوب الانتاج على شكل التبادل** . ويتجلى بالتالي عجز البرجوازية عن ادارة قواها المنتجة الاجتماعية بعد اليوم

د – الاعتراف جزئياً بطابع القوى المنتجة الاجتماعي ، وفرض هذا الاعتراف على الرأسماليين انفسهم ؛ استملاك المؤسسات الكبرى للانتاج والمواصلات من قبل **شركات مساهمة** اولا ، ثم من قبل التروستات ، ثم من قبل **الدولة** ايضاً ويتضح ان البرجوازية غدت طبقة زائدة ، اذ ان المستخدمين الاجراء يقومون الآن بجميع وظائفها الاجتماعية .

٣ ـ **الثورة البروليتارية** ، حل التناقضات تستولي البروليتاريا على السلطة الاجتماعية ، وبواسطة هذه السلطة تحول وسائل الانتاج الاجتماعية المنزلقة من ايدي البرجوازية الى ملكية المجتمع باسره . وبهذا العمل تحرر وسائل الانتاج من كل ما كانت تتصف به بوصفها رأسمالا ، وتطلق لطابعها الاجتماعي حرية التطور الكاملة . ومن الآن وصاعداً يصبح من الممكن تنظيم الانتاج الاجتماعي وفق برنامج موضوع سلفاً ان تطور الانتاج يجعل من استمرار وجود الطبقات الاجتماعية المختلفة ظاهرة ولى زمنها . ومع زوال فوضى الانتاج الاجتماعي ، تزول سلطة الدولة السياسية . ويغدو الناس في آخر الامر اسياد كيانهم الاجتماعي ، وبهذا يصبحون اسياد الطبيعة ، اسياد انفسهم ـ احراراً

ان الرسالة التاريخية الموضوعة امام البروليتاريا الحالية هي القيام بهذا العمل الذي يحرر العالم اما رسالة الاشتراكية العلمية التي هي التعبير النظري عن الحركة البروليتارية ، فهي تحليل شروط هذا الانقلاب التاريخية وتوضيح طابعه الخاص ، وحمل الطبقة المدعوة الى القيام بهذا العمل ، الطبقة المظلومة اليوم ، على ادراك شروط عملها وطبيعته ادراكا تاما

كتبه انجلس في كانون الثاني ـ النصف الاول من آذار ١٨٨٠ صدر في مجلة «Revue socialiste» ، الاعداد ٣ ، ٤ ، ٥ ؛ ٢٠ آذار ، ٢٠ نيسان ، ٥ ايار ١٨٨٠ ، وصدر بكراس على حدة باللغة الفرنسية : F. Engels. „Socialisme utopique et socialisme scientifique". Paris, 1880

يصدر حسب نص الطبعة الالمانية عام ١٨٩١